

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير/ إدارة الأعمال



أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل: دراسة ميدانية
في مدينة الرياض

**The Impact of Inflation on the Purchasing Power of
Low-Income Households: A Field Study in Riyadh
City**

إعداد الطالب/

عبدالرحيم عبدالرحمن الملحم

253001584

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

٢٠٢٦

فهرس المحتويات:

الغلاف

الخارجي.....

.....

1.1. الشكر و

التقدير.....

.....

1.2. الأهداء.....

.....

1.2.1. فهرس

المحتويات.....

.....

1.2.2. المستخلص.....

.....

1.3.1. المقدمة.....

.....

1.3.2. مشكلة

الدراسة.....

.....

1.5. اهمية

الدراسة.....

.....

1.6. اهداف

الدراسة.....

.....

1.7. تساؤلات

الدراسة.....

.....

...

1.9. فروض

الدراسة.....

.....

2. النظرية العلمية المتبعة لإعداد

البحث.....

..

2.1 الفصل الثاني الدراسات السابقة /

.....مقدمة

.....

2.2 الدراسات

.....السابقة

.....

2.3 الإطار

.....النظري

.....

2.3 الفصل الثالث منهجية البحث

...../المقدمة

.....

2.3 منهجية و طرق

.....البحث

.....

2.4 مجتمع

.....البحث

.....

2.5 حدود

.....البحث

.....

2.6 الفصل الرابع النتائج و التوصيات

.....المقدمة

.....

2.7 تحليل

.....البيانات

.....

2.8

.....النتائج

.....

2.9

.....التوصيات

.....

2.10

.....المراجع

.....

2.11

.....الملاحق

.....

2.١٢

.....الأستبانة

...

2.١٣

.....الملخص

...

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، من خلال قياس تأثير ارتفاع المستوى العام للأسعار على قدرة الأسر في تلبية احتياجاتها الأساسية، وتحليل العلاقة بين معدلات التضخم وأنماط الإنفاق والاستهلاك، إضافة إلى تحديد أبرز العوامل الاقتصادية المؤثرة في القدرة الشرائية لهذه الفئة. وتمثلت مكان الدراسة في مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الدراسة، مع استخدام الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من الأسر منخفضة الدخل. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذي دلالة للتضخم على انخفاض القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، حيث أدى ارتفاع الأسعار إلى زيادة الأعباء المعيشية وتراجع القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، كما بينت النتائج تفاوت مستوى التأثير بالتضخم تبعاً لمستوى الدخل وعدد أفراد الأسرة. وأوصت الدراسة بتعزيز برامج الدعم والحماية الاجتماعية، وتطوير السياسات الاقتصادية الهادفة إلى الحد من آثار التضخم، وزيادة كفاءة برامج الدعم الموجهة للأسر منخفضة الدخل بما يسهم في تحسين قدرتها الشرائية وتعزيز مستوى رفاهها الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: التضخم، القدرة الشرائية، الأسر منخفضة الدخل، مدينة الرياض، إدارة الأعمال

المقدمة

يُعد التضخم من أبرز الظواهر الاقتصادية التي تؤثر بصورة مباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، لما يترتب عليه من ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار وانخفاض في القوة الشرائية للنقد، الأمر الذي ينعكس على قدرة الأفراد والأسر في الحصول على السلع والخدمات الأساسية، ولا سيما الأسر منخفضة الدخل التي تخصص نسبة كبيرة من دخلها لتغطية الاحتياجات المعيشية الأساسية. ويُنظر إلى التضخم باعتباره أحد التحديات التي تواجه الاستقرار الاقتصادي، إذ يؤدي استمرار ارتفاع معدلاته إلى تراجع مستويات الرفاه الاقتصادي وزيادة الضغوط المعيشية واتساع الفجوة بين مستويات الدخل والإنفاق (Blanchard, 2021؛ Mankiw, 2021).

وشهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات الأخيرة موجات تضخمية متسارعة نتيجة مجموعة من العوامل، من أبرزها اضطرابات سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء، والتغيرات في السياسات النقدية، الأمر الذي انعكس على مستويات الأسعار في العديد من دول العالم، بما فيها المملكة العربية السعودية، وأسهم في زيادة تكاليف المعيشة وتأثر القدرة الشرائية للأسر بدرجات متفاوتة وفقًا لمستويات دخولها (International Monetary Fund [IMF], 2023؛ OECD, 2022؛ Bureau of Labor Statistics, 2024).

وفي المملكة العربية السعودية، أولت الجهات الحكومية اهتمامًا كبيرًا بمتابعة معدلات التضخم وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تنفيذ سياسات نقدية واقتصادية تهدف إلى المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والحد من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، إلا أن الأسر منخفضة الدخل تظل الأكثر تأثرًا بهذه التغيرات نظرًا لمحدودية مواردها المالية واعتمادها بصورة كبيرة على السلع والخدمات الأساسية، مما يجعل انخفاض القدرة الشرائية يمثل تحديًا يؤثر في مستوى معيشتها وجودة حياتها (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022؛ البنك المركزي السعودي، 2023).

وتتبع أهمية دراسة أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل من الحاجة إلى فهم طبيعة العلاقة بين ارتفاع الأسعار والإنفاق الأسري، والكشف عن حجم التأثير الذي يفرضه التضخم على هذه الفئة، بما يسهم في دعم متخذي القرار عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة، وتعزيز فعالية برامج الحماية الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. كما تسعى هذه الدراسة إلى إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتضخم والقدرة الشرائية من خلال إجراء دراسة ميدانية في مدينة الرياض، بما ينسجم مع المتغيرات الاقتصادية الراهنة ويقدم نتائج يمكن الاستفادة منها في تطوير السياسات والبرامج الموجهة للأسر منخفضة الدخل (العتيبي، 2020؛ العمري، 2022؛ القحطاني، 2023).

مشكلة الدراسة

يمثل التضخم أحد أبرز التحديات الاقتصادية التي تؤثر في مستوى معيشة الأفراد والأسر، إذ يؤدي الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار إلى انخفاض القدرة الشرائية للدخل، مما يحد من قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الأساسية، ويكون هذا الأثر أكثر وضوحاً لدى الأسر منخفضة الدخل التي تعتمد على موارد مالية محدودة وتخصص الجزء الأكبر من دخلها للإنفاق على السلع والخدمات الضرورية (Blanchard, 2021؛ Mankiw, 2021).

وشهدت المملكة العربية السعودية خلال السنوات الأخيرة تغيرات في مستويات الأسعار نتيجة التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية، الأمر الذي انعكس على تكاليف المعيشة والإنفاق الأسري، وأصبح من الضروري دراسة مدى تأثير التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، ولا سيما في مدينة الرياض التي تُعد أكبر مدن المملكة من حيث الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي. ورغم الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي ودعم الفئات الأكثر احتياجاً، فإن استمرار ارتفاع أسعار بعض السلع والخدمات قد يؤدي إلى تراجع مستوى الرفاه الاقتصادي لهذه الأسر ويؤثر في قدرتها على تلبية متطلباتها الأساسية (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022؛ البنك المركزي السعودي، 2023).

كما أشارت العديد من الدراسات إلى وجود علاقة بين ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية وتزايد الأعباء المعيشية، إلا أن نتائج هذه الدراسات اختلفت باختلاف البيانات الاقتصادية والاجتماعية، مما يبرز الحاجة إلى إجراء دراسة ميدانية تتناول واقع الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، للكشف عن حجم تأثير التضخم على قدرتها الشرائية، وتوفير نتائج علمية يمكن أن تسهم في دعم صانعي القرار عند تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة لهذه الفئة (العتيبي، 2020؛ العمري، 2022؛ Coibion, Gorodnichenko & Fischer, 2001 & Easterly؛ Weber, 2022).

أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية المتزايدة لموضوع التضخم وأثاره الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تقلبات في مستويات الأسعار، وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل. كما تسهم الدراسة في توضيح طبيعة العلاقة بين التضخم والقدرة الشرائية، بما يعزز الفهم العلمي لهذا الموضوع في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد، ويثري الأدبيات العربية المتعلقة به، خاصة في البيئة السعودية (Blanchard, 2021؛ Mankiw, 2021؛ العتيبي، 2020).

وتبرز الأهمية العملية للدراسة في توفير نتائج يمكن أن يستفيد منها صناع القرار والجهات الحكومية عند وضع السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى الحد من الآثار السلبية للتضخم، وتعزيز كفاءة برامج الدعم والحماية الاجتماعية الموجهة للأسر منخفضة الدخل، بما يسهم في تحسين مستوى معيشتها والمحافظة على قدرتها الشرائية. كما يمكن أن تفيد نتائج الدراسة الباحثين والمهتمين في مجال إدارة الأعمال والاقتصاد، وتمثل منطلقاً لإجراء دراسات مستقبلية تتناول موضوع التضخم وأثاره على مختلف شرائح المجتمع (وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022؛ البنك المركزي السعودي، 2023؛ OECD, 2022؛ World Bank, 2022).

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف الآتية:

- التعرف على واقع التضخم وآثاره الاقتصادية على الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض.
 - قياس أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل.
 - تحديد العلاقة بين ارتفاع المستوى العام للأسعار وقدرة الأسر منخفضة الدخل على تلبية احتياجاتها الأساسية.
 - التعرف على أكثر بنود الإنفاق الأسري تأثرًا بارتفاع معدلات التضخم.
 - تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في الحد من الآثار السلبية للتضخم وتعزيز القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، بما يدعم صناع القرار في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية المناسبة
- International Monetary Fund [IMF], 2023؛ OECD, 2022 (العنبي، 2020؛ وزارة الاقتصاد والتخطيط، 2022؛

الأدب النظري للدراسة

يُعد التضخم من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تؤثر في النشاط الاقتصادي ومستوى معيشة الأفراد، ويُعرف بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، مما يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقد، بحيث تصبح الكمية نفسها من الدخل غير كافية لشراء السلع والخدمات التي كانت تُشتري سابقاً. ويشير كل من Blanchard (2021) و Mankiw (2021) إلى أن التضخم لا يقتصر أثره على ارتفاع الأسعار فحسب، بل يمتد ليؤثر في معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار والاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

وتتعدد أسباب التضخم، فمنها التضخم الناتج عن زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات بما يفوق الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والتضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة زيادة أسعار المواد الخام والأجور والطاقة، بالإضافة إلى التضخم المرتبط بالتوسع في عرض النقود والسياسات النقدية التوسعية. وتؤكد الأدبيات الاقتصادية أن اختلاف أسباب التضخم يؤدي إلى تباين آثاره الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يتطلب تبني سياسات نقدية ومالية مناسبة للحد من آثاره السلبية (Friedman, 1968؛ عبد الله، 2019؛ شحادة، 2018).

وتُعرف القدرة الشرائية بأنها قدرة الفرد أو الأسرة على شراء السلع والخدمات اعتماداً على مستوى الدخل والأسعار السائدة في السوق، وترتبط بعلاقة عكسية مع معدلات التضخم، حيث يؤدي ارتفاع الأسعار مع ثبات الدخل أو انخفاضها إلى تراجع القدرة الشرائية، وانخفاض مستوى الرفاه الاقتصادي، خاصة لدى الأسر منخفضة الدخل التي تنفق نسبة كبيرة من دخلها على الاحتياجات الأساسية. وتشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022) إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع مستويات المعيشة واتساع الضغوط المالية على الأسر، لا سيما الفئات ذات الدخل المحدود.

وتُعد الأسر منخفضة الدخل من أكثر الفئات تأثراً بالتضخم، نظراً لاعتمادها على دخل محدود يصعب معه مواجهة الزيادات المستمرة في أسعار السلع والخدمات الأساسية، مما يؤدي إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وتقليل الاستهلاك أو الاستغناء عن بعض الاحتياجات الأساسية. وقد أوضحت دراسة Easterly و Fischer (2001) أن التضخم يفرض أعباءً اقتصادية أكبر على الفقراء مقارنة بغيرهم، كما بين Kaplan و Schulhofer-Wohl (2017) أن تأثير التضخم يختلف بين الأسر تبعاً لمستوى الدخل وأنماط الاستهلاك، وهو ما يجعل دراسة القدرة الشرائية على مستوى الأسر أكثر دقة من الاعتماد على المؤشرات الاقتصادية العامة.

وفي المملكة العربية السعودية، حظي موضوع التضخم باهتمام متزايد في ظل المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث تعمل الجهات الحكومية على متابعة تطورات الأسعار واتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والحد من آثار التضخم على المجتمع. وتشير تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط (2022) والبنك المركزي السعودي (2023) إلى أن المحافظة على استقرار الأسعار تمثل أحد المرتكزات الأساسية لدعم النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطنين، مع التركيز على الفئات الأكثر تأثراً بارتفاع تكاليف المعيشة.

وانطلاقاً من ذلك، تستند هذه الدراسة إلى الأدبيات الاقتصادية التي تؤكد وجود علاقة مباشرة بين ارتفاع معدلات التضخم وانخفاض القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، وتسعى إلى توضيح هذه المفاهيم في دراسة واقع الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، بما يسهم في تفسير طبيعة هذه العلاقة وتقديم نتائج يمكن الاستفادة منها في دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الهادفة إلى الحد من الآثار السلبية للتضخم وتحسين مستوى المعيشة (العنبي، 2020؛ العمري، 2022؛ القحطاني، 2023؛ 2023، [IMF] International Monetary Fund).

مراجعة الدراسات السابقة

تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية موضوع التضخم وآثاره على القدرة الشرائية للأفراد والأسر، إلا أنها اختلفت في أهدافها وبيئاتها ونتائجها، وفيما يلي عرض لأبرز هذه الدراسات مرتبة زمنياً:

هدفت دراسة **Easterly و Fischer (2001)** إلى تحليل أثر التضخم على الفئات منخفضة الدخل في عدد من الدول النامية والمتقدمة، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي باستخدام بيانات اقتصادية مقارنة. وأظهرت النتائج أن الأسر الفقيرة هي الأكثر تأثراً بارتفاع معدلات التضخم مقارنة بغيرها، نظراً لاعتمادها على دخل ثابت ومحدود، وأوصت بضرورة تبني سياسات اقتصادية تحافظ على استقرار الأسعار وتحمي الفئات ذات الدخل المنخفض.

وأجرى **Kaplan و Schulhofer-Wohl (2017)** دراسة هدفت إلى تحليل تأثير التضخم على الأسر وفقاً لاختلاف أنماط الإنفاق ومستويات الدخل، واعتمدت الدراسة على تحليل بيانات الأسر والاستهلاك. وأشارت النتائج إلى أن معدلات التضخم الفعلية تختلف بين الأسر تبعاً لنمط استهلاكها، وأن الأسر منخفضة الدخل تتعرض لتأثير أكبر نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية مقارنة بغيرها.

وهدف دراسة **العتيبي (2020)** إلى التعرف على أثر التضخم على القوة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في المملكة العربية السعودية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام الاستبانة أداة لجمع البيانات. وأظهرت النتائج وجود أثر سلبي للتضخم على القوة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، حيث أدى ارتفاع الأسعار إلى انخفاض القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية، وأوصت الدراسة بتعزيز برامج الدعم الاجتماعي وتطوير السياسات الاقتصادية للحد من آثار التضخم.

كما تناولت دراسة **العمرى (2022)** العلاقة بين التضخم والفقر في الدول العربية، واعتمدت على المنهج التحليلي باستخدام بيانات اقتصادية منشورة. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين ارتفاع معدلات التضخم وزيادة معدلات الفقر، كما أكدت أن التضخم يؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة، خاصة لدى الفئات منخفضة الدخل.

وأجرى **Gorodnichenko و Coibion و Weber (2022)** دراسة هدفت إلى تحليل العلاقة بين توقعات التضخم وأنماط الاستهلاك، واعتمدت على تحليل بيانات اقتصادية وسلوكية للأسر. وأظهرت النتائج أن ارتفاع توقعات التضخم يؤثر في قرارات الإنفاق والاستهلاك، ويؤدي إلى تغير السلوك الشرائي للأسر، مع اختلاف مستوى التأثير باختلاف مستوى الدخل.

كما هدفت دراسة **القحطاني (2023)** إلى تحليل أثر ارتفاع الأسعار على إنفاق الأسر السعودية، واعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام بيانات ميدانية. وأظهرت النتائج أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية أدى إلى زيادة الإنفاق الضروري وانخفاض الإنفاق على السلع الكمالية، كما تبين أن الأسر منخفضة الدخل كانت الأكثر تأثراً بارتفاع الأسعار مقارنة بغيرها من الأسر.

يتضح من خلال استعراض الدراسات السابقة أنها أكدت وجود علاقة وثيقة بين التضخم وانخفاض القدرة الشرائية، إلا أنها اختلفت في البيانات التي أجريت فيها، وفي طبيعة المتغيرات التي تناولتها. كما يلاحظ أن معظم الدراسات ركزت على تحليل الآثار الاقتصادية للتضخم بصورة عامة أو على القوة الشرائية في بيئات مختلفة، في حين تتميز الدراسة الحالية بتركيزها على قياس أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل من خلال دراسة ميدانية في مدينة الرياض، بما يسهم في تقديم نتائج حديثة يمكن الاستفادة منها في دعم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الموجهة لهذه الفئة.

المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها، حيث يتيح وصف ظاهرة التضخم وتحليل أثرها على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، من خلال جمع البيانات الميدانية وتحليلها للوصول إلى نتائج علمية تسهم في تفسير العلاقة بين متغيرات الدراسة.

نوع الدراسة

تندرج هذه الدراسة ضمن الدراسات الوصفية التحليلية، التي تهدف إلى وصف الظاهرة محل الدراسة وتحليلها، والكشف عن أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، بالاعتماد على البيانات التي يتم جمعها من أفراد عينة الدراسة.

حدود الدراسة

- **الحدود الموضوعية:** اقتصرت الدراسة على بحث أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل.
- **الحدود المكانية:** مدينة الرياض، المملكة العربية السعودية.
- **الحدود البشرية:** الأسر منخفضة الدخل المقيمة في مدينة الرياض.
- **الحدود الزمنية:** طبقت الدراسة خلال عام 2026.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأسر منخفضة الدخل المقيمة في مدينة الرياض، والتي تمثل الفئة المستهدفة لقياس أثر التضخم على قدرتها الشرائية.

عينة الدراسة

اعتمدت الدراسة على عينة عشوائية من الأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، بحيث تكون ممثلة لمجتمع الدراسة، بما يسمح بتعميم النتائج في حدود الدراسة.

أداة الدراسة

اعتمدت الدراسة على **الاستبانة** بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وتم تصميمها بالاستناد إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة، وتكونت من قسمين؛ الأول يتضمن البيانات الديموغرافية للمبحوثين، والثاني يتضمن فقرات تقيس أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل باستخدام مقياس ليكرت الخماسي.

إجراءات الدراسة

تم إعداد الاستبانة بالاستناد إلى الأدب النظري والدراسات السابقة، ثم توزيعها على أفراد عينة الدراسة بعد التأكد من ملاءمتها لأهداف الدراسة، وجمع الاستبانات واستبعاد غير الصالح منها، ثم إدخال البيانات وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة للإجابة عن أهداف الدراسة واختبار العلاقة بين متغيراتها.

المقاييس المستخدمة

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات أفراد العينة، حيث تتدرج البدائل من (أوافق بشدة) إلى (لا أوافق بشدة)، ويُعد من أكثر المقاييس استخدامًا في الدراسات الإدارية والاجتماعية لقياس الاتجاهات والآراء.

اختبارات الصدق والثبات

للتأكد من صلاحية أداة الدراسة، سيتم التحقق من الصدق الظاهري من خلال عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال والاقتصاد، كما سيتم قياس ثبات الأداة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، ويُعد معامل ثبات قدره (0.70) فأكثر مؤشرًا على تمتع الأداة بدرجة مناسبة من الثبات للاعتماد على نتائجها في التحليل الإحصائي.

النتائج

بلغ عدد أفراد عينة الدراسة (119) مشاركًا، وتم تحليل البيانات بهدف التعرف على أثر التضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض. وأظهرت النتائج الديموغرافية أن نسبة الإناث بلغت 58.8%، في حين بلغت نسبة الذكور 41.2%، مما يشير إلى ارتفاع نسبة مشاركة الإناث في الدراسة. كما بينت النتائج أن الفئة العمرية (35 سنة فأكثر) شكلت النسبة الأكبر من أفراد العينة بنسبة 52.1%، تلتها الفئة العمرية (18-24 سنة) بنسبة 34.5%، ثم الفئة العمرية (25-34 سنة) بنسبة 13.4%. أما من حيث المستوى التعليمي، فقد تبين أن حملة البكالوريوس يمثلون النسبة الأعلى من المشاركين بنسبة 52.5%، يليهم الحاصلون على الثانوية أو أقل بنسبة 30.5%، ثم حملة الدبلوم بنسبة 16.1%، بينما شكلت فئة الدراسات العليا نسبة محدودة من إجمالي العينة.

كما أظهرت النتائج المتعلقة بمتغيرات الدراسة أن 61.9% من أفراد العينة أفادوا بأن التضخم أثر بشكل مباشر في قدرتهم الشرائية، في حين أشار 38.1% إلى أن تأثير التضخم كان محدودًا أو غير ملحوظ. وتشير هذه النتيجة إلى أن غالبية الأسر منخفضة الدخل أصبحت أكثر تأثرًا بارتفاع أسعار السلع والخدمات، الأمر الذي انعكس على قدرتها في تلبية احتياجاتها الأساسية وإدارة نفقاتها اليومية. وتؤكد هذه النتائج وجود أثر واضح للتضخم على القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل، وهو ما يتفق مع الأدبيات الاقتصادية التي تشير إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية وزيادة الأعباء المعيشية، خاصة لدى الفئات ذات الدخل المحدود.

الخاتمة ومناقشة النتائج

توصلت الدراسة إلى أن التضخم يؤثر بصورة مباشرة في القدرة الشرائية للأسر منخفضة الدخل في مدينة الرياض، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن غالبية أفراد العينة يرون أن ارتفاع أسعار السلع والخدمات أدى إلى زيادة الأعباء المعيشية وانخفاض قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، مما انعكس على أنماط الإنفاق والاستهلاك، وأجبر العديد من الأسر على إعادة ترتيب أولوياتها المالية والتركيز على السلع والخدمات الأساسية دون غيرها.

وتتفق هذه النتيجة مع دراسة العتيبي (2020) التي أكدت أن ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع القوة الشرائية للأسر منخفضة الدخل نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة، كما تتفق مع دراسة العمري (2022) التي أوضحت وجود علاقة مباشرة بين التضخم وانخفاض مستوى المعيشة وزيادة الضغوط الاقتصادية على الأسر ذات الدخل المحدود. كذلك تنسجم نتائج الدراسة مع ما توصل إليه Easterly و Fischer (2001) من أن الفئات منخفضة الدخل تعد الأكثر تأثرًا بارتفاع معدلات التضخم مقارنة بغيرها، وهو ما ينعكس سلبيًا على قدرتها في تلبية احتياجاتها الأساسية.

كما تتوافق نتائج الدراسة مع ما ورد في تقرير وزارة الاقتصاد والتخطيط (2022)، وتقرير البنك المركزي السعودي (2023)، اللذين أشارا إلى أهمية المحافظة على استقرار الأسعار والحد من آثار التضخم على مستوى معيشة الأسر، إضافة إلى ما أكدته تقارير صندوق النقد الدولي (IMF, 2023) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD, 2022) من أن استمرار ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى تراجع القدرة الشرائية للأسر، خاصة الفئات منخفضة الدخل.

وبناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن الاستنتاج أن التضخم يمثل أحد أبرز العوامل المؤثرة في مستوى معيشة الأسر منخفضة الدخل، الأمر الذي يستدعي الاستمرار في تطوير السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز برامج الدعم والحماية الاجتماعية، بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للتضخم والمحافظة على القدرة الشرائية للأسر وتحقيق مستوى أفضل من الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، توصي الدراسة بضرورة تعزيز برامج الدعم والحماية الاجتماعية الموجهة للأسر منخفضة الدخل، بما يسهم في الحد من الآثار السلبية للتضخم والمحافظة على قدرتها الشرائية، مع العمل على تطوير آليات استهداف الفئات الأكثر احتياجًا لضمان وصول الدعم إليها بكفاءة.

كما توصي الدراسة بضرورة الاستمرار في تبني سياسات نقدية واقتصادية تسهم في المحافظة على استقرار الأسعار والحد من ارتفاع معدلات التضخم، بما ينعكس إيجابًا على مستوى معيشة الأسر منخفضة الدخل ويعزز الاستقرار الاقتصادي.

وتوصي الدراسة كذلك بتكثيف الرقابة على أسعار السلع والخدمات الأساسية، والحد من الممارسات التي تؤدي إلى الارتفاع غير المبرر في الأسعار، بما يسهم في حماية المستهلك والمحافظة على القوة الشرائية للأسر.

وتؤكد الدراسة أهمية تعزيز برامج التوعية المالية للأسر منخفضة الدخل، من خلال نشر ثقافة التخطيط المالي وترشيد الإنفاق وإدارة الموارد المالية بصورة أكثر كفاءة، بما يساعدها على التكيف مع التغيرات الاقتصادية.

وأخيرًا، توصي الدراسة بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول أثر التضخم على القدرة الشرائية في مناطق مختلفة من المملكة العربية السعودية، ودراسة متغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى قد تؤثر في مستوى معيشة الأسر منخفضة الدخل، بما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية ودعم متخذي القرار في وضع السياسات الاقتصادية المناسبة.

المراجع

المراجع العربية

- البنك المركزي السعودي. (2023). *التقرير السنوي*. الرياض: البنك المركزي السعودي.
- الزعيبي، أحمد محمد. (2020). *التضخم وأثره على القوة الشرائية للأفراد*. عمان: دار المسيرة للنشر.
- شحادة، محمد علي. (2018). *الاقتصاد الكلي: التضخم والبطالة*. بيروت: دار النهضة العربية.
- عبد الله، خالد حسين. (2019). *السياسات النقدية ودورها في التحكم بالتضخم*. القاهرة: دار الفكر العربي.
- العتيبي، عبد الله بن محمد. (2020). *أثر التضخم على القوة الشرائية للأسر منخفضة الدخل*. رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود.
- العمرى، فهد بن صالح. (2022). *التضخم وعلاقته بالفقر في الدول العربية*. مجلة *الاقتصاد العربي*، 15(1)، 77-102.
- القحطاني، نورة بنت سعد. (2023). *تحليل أثر ارتفاع الأسعار على إنفاق الأسر السعودية*. مجلة *جامعة الملك سعود للعلوم الإدارية*، 17(3)، 120-145.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط. (2022). *تقرير التضخم في المملكة العربية السعودية*. الرياض: وزارة الاقتصاد والتخطيط.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (2021). *التضخم ومستويات المعيشة في الدول النامية*. ترجمة مركز الأبحاث الاقتصادية.

References

- American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). American Psychological Association.
- Blanchard, O. (2021). *Macroeconomics* (8th ed.). Pearson.
- Bureau of Labor Statistics. (2024). *Consumer price index and inflation analysis*. U.S. Department of Labor.
- Coibion, O., Gorodnichenko, Y., & Weber, M. (2022). Inflation expectations and consumption. *Journal of Economic Perspectives*, 36(3), 151–174.

Easterly, W., & Fischer, S. (2001). Inflation and the poor. *Journal of Money, Credit and Banking*, 33(2), 160–178.

Emanuel, E. J., Grady, C., Crouch, R. A., Lie, R. K., Miller, F. G., & Wendler, D. (Eds.). (2008). *The Oxford textbook of clinical research ethics*. Oxford University Press.

Friedman, M. (1968). The role of monetary policy. *American Economic Review*, 58(1), 1–17.

International Monetary Fund. (2023). *World Economic Outlook: Inflation and global economy*. International Monetary Fund.

Israel, M., & Hay, I. (2006). *Research ethics for social scientists*. Sage Publications.

Kaplan, G., & Schulhofer-Wohl, S. (2017). Inflation at the household level. *Journal of Monetary Economics*, 91, 19–38.

Mankiw, N. G. (2021). *Principles of Economics* (9th ed.). Cengage Learning.

National Commission for the Protection of Human Subjects of Biomedical and Behavioral Research. (1979). *The Belmont Report: Ethical principles and guidelines for the protection of human subjects of research*. U.S. Government Printing Office.

OECD. (2022). *Inflation and purchasing power of households*. OECD Publishing.

Resnik, D. B. (2020). *What is ethics in research & why is it important?* National Institute of Environmental Health Sciences.

World Bank. (2022). *Poverty and shared prosperity report*. World Bank.

World Health Organization. (2023). *Standards and operational guidance for ethics review of health-related research with human participants*. World Health Organization.